كلمة ونص

ميشيل خياط

العواصف الغبارية

ليست العواصف الغبارية الراهنة جديدة على سورية، ولطالما كانت تؤذي الكثير من سكان مناطقنا الشرقية ولاسيما دير الزور، لكن جديدها الآن أنها باتت شاملة، لم ينج من شرها حتى مدننا الساحلية، وقد اجتاحت أغلب المحافظات كحلب وحماة وحمص ودمشق... الخ.

وما من شك أننا ضحايا إخفاق بيئي ذريع، عالمي بالدرجة الأولى، من دون أن نغمض العين عن المحلي.

والأمر المخيف الآن، هو ذاك التداخل بين عوامل كثيرة تدفع بكوكبنا نحو الفناء!

يفقد عالمنا سنوياً ١٢ مليون هكتار من غاباته، علما أن الغابات هي حاضن لـ ٧٥٪ من الماء العذب على وجه الأرض. ويتصحر سنوياً مساحة مذهلة من الأرض، قدرت في إفريقيا فقط بثلاثة ملايين هكتار!

وكلما تقلصت الغابات وازداد التصحر، تناقصت الأمطار وانحسرت النباتات، وغدت الأراضي صحراوية تنفث غباراً كلما هبت عليها الرياح. هل ثمة حل دولي؟

عقدت في تشرين الأول الماضي (٢٠٢١) قمة الفرصة الأخيرة ــ المناخية ــ في غلاسكو في إسكتلندا، بحضور ٢٠٠ دولة من دول العالم، في محاولة لكبح جماح الاحترار الحراري، البالغ ١,٢ درجة عن العام ١٧٥٠ – عام الثورة الصناعية الكبري. يقول الخبراء: إن الأرض لا تحتمل حرارة زائدة، ناجمة عن احتراق الوقود التقليدي (النفط – الفحم – الغاز –)، وإنه إذا لم ينجح عالمنا في ذاك الكبح، فإن مدناً كثيرة ستندثر إلى جانب عدة دول حتى نهاية هذا القرن!

وبهذا المعنى، تبدو العواصف الغبارية أمراً عادياً قياساً على الاندثار!

ومن المؤسف أن قمة الفرصة الأخيرة، لم تحسم المشكلة، وظلت مجرد كلام يتكرر في القمم السنوية، ذلك أن عقدة النجار فيها، توظيف ١٠٠ مليار دولار سنوياً، لمساعدة دول العالم على التخلص من الانبعاثات الغازية وجلها من غاز (ثاني أكسيد الكربون)، لتجنب ما يعرف بالدفيئة، فغاز ثاني أوكسيد الكربون CO٢ الناجم عن احتراق النفط والفحم، لا يغادر الغلاف الجوي للأرض ويبقى وهو الدافئ، ضمن الأرض فيزيد من حرارتها. ويحتاج العالم إلى ١٥ ألف مليار دولار للتحول إلى الهدروجين كوقود أخضر حتى العام ٢٠٥٠.

لم يتوصلوا إلى آلية عملية لجمع مئة مليار دولار سنوياً وتوزيعها.

صحيح أن البيئة تجعل عالمنا بلا حدود وأننا نتأثر بما يدور من حولنا من ويلات بيئية، لكننا محلياً، على الصعيد السوري، نستطيع أن نعمل لدرء الخطر عنا.

أرقامنا مبكية للأسف، إذ نحول الكثير من أراضينا الزراعية إلى أراض نبني عليها المنازل والفنادق والمطاعم والمعامل والمستودعات (من أصل ٢٠٠٠ كم٢ أبنية بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٥)، فإن ١٧٠٠كم٢ منها بنيت على الأراضي الزراعية...!

وما من شك أن الحرب الجائرة على سورية قلصت غاباتنا وقضت على ملايين الأشجار في بساتيننا وأوقفت مشاريع مهمة كتغطية الكثبان الرملية والحزام الأخضر.

نغرس ونزرع ونحرج حالياً، لكن ما ننجزه ضئيل.

كنا قبل الحرب ننتج في مشاتلنا ٣٠ مليون غرسة، مقابل ٦ ملايين حالياً وكنا نحرج ٢٤ ألف هكتار.

نحتاج إلى فزعة وطنية للتشجير، فالأشجار هي دواؤنا الوطني لمواجهة الحر الشديد، والعواصف الغبارية وتقليصها على الأقل.

والكلام ليس موجهاً لوزارة الزراعة وحدها، إنه موجه لكل المؤسسات العامة والخاصة ولكل الوزارات والمدارس والجامعات. بالأشجار الكثيفة نحمي حياتنا الأجمل.

تقرير تفتيشي قد يؤدي إلى فصل ١٥٠ موظفاً في السويداء

الشؤون الاجتماعية: من لا تنطبق عليه شروط التصنيف الوظيفي سينهى عقده فوراً

السويداء –عبير صيموعة

أشار التقرير التفتيشي المعتمد من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في السويداء بعام ٢٠٢٠ عاصفة في المؤسسات الحكومية في السويداء بعد أن أثبت التقرير حصول عدد من الموظفين «على قرارات تعيين بناء على بطاقات إعاقة بطرق غير قانونية لدى المؤسسات العامة في المحافظة من مياه وخدمات فنية وشؤون اجتماعية وصحة وغيرها حيث قامت وزارة التنمية الإدارية وبناء على التقرير حينها بإصدار قرار تضمن وجوب إنهاء خدمة هؤلاء العاملين ولاسيما الذين لا ينطبق عليهم التصنيف الوظيفي للإعاقة وتالياً تصفية حقوقهم وفق الأنظمة والقوانين النافذة ليبقى القرار ثلاث سنوات دون تطبيق حتى فطنت له وزارة التنمية مؤخراً وسعت لوضعه حيز التنفيذ ما أدى إلى تهديد عشرات العاملين ممن حصلوا على تلك البطاقات بالفصل من عملهم وحرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد.

وأكد أصحاب الشكوى من الموظفين لـ«الوطن» أنهم فوجئوا بإبلاغهم عن طريق مؤسساتهم ضرورة مراجعة اللجنة الطبية في مديرية صحة السويداء ليصار إلى إعادة فحصهم ثانية من هذه اللجنة المشكلة من وزارة الصحة مشيرين إلى أن إعادة الفحص الطبي لم تكن الأولى لأنه تمت إعادة فحصهم منذ نحو ثلاث سنوات وذلك بعد أن أحيل الموضوع حينها للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وتم عرضهم جميعهم على اللجنة الطبية واستمروا بعملهم بشكل طبيعي دون أي إشكاليات.

متسائلين لماذا لم يُطبق مضمون كتاب وزارة التنمية الإدارية حينها خاصة وأنه مؤرخ منذ عام ٢٠٢٠ ما دامت تحقيقات الهيئة أثبتت وجود مخالفات غير قانونية.

وأشار أصحاب الشكوى إلى أن تقرير الهيئة العامة للرقابة والتفتيش انتهى بالاكتفاء بسحب بطاقات الإعاقة فقط دون تضمنه إنهاء عملهم

كما تساءل أصحاب الشكوى عن كيفية حرمانهم من وظائفهم خاصة وان معظمهم مضى على تعيينه أكثر من ثلاثة عشر عاماً ومنهم من أحيل على التقاعد فهل يُعقل أن يتم التحقق من قانونية البطاقات الممنوحة لهم بعد هذه السنوات؟ خاصة وأن الأكثرية منهم قاموا باستجرار قروض من المصارف العامة وفي حال تم إنهاء عملهم فمن أين سيسددون قيمة هذه القروض في ظل الظروف المعيشية الخانقة.

رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب أكد لـ«الوطن» أن إنهاء خدمات هؤلاء العاملين الذين يزيد عددهم على ١٥٠ عاملاً سيؤدي إلى حصول نقص باليد العاملة لدى المؤسسات العامة فضلا عن ذلك فقد أصبح هؤلاء من ذوي الخبرة في عملهم خاصة وأنه مضى على معظمهم في الوظيفة أكثر من ثلاثة عشر عاماً

> الرقابة الداخلية: استخدام بطاقات إعاقة مزورة قضية جزائية حكمها السجن

ولفت إلى أن تحقيقات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش انتهت حينها إلى سحب بطاقات الإعاقة من الذين لا تنطبق عليهم شروط التصنيف الوظيفي مع بقائهم في عملهم.

مشيراً إلى قيام الاتحاد بتسطير كتاب إلى الاتحاد العام بهذا الخصوص ليصار إلى مخاطبة رئاسة مجلس الوزراء حيث تضمن الكتاب مقترحاً بسحب بطاقات الإعاقة من الذين لا تنطبق عليهم شروط التصنيف الوظيفي مع بقائهم في عملهم ولاسيما في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة.

إلا أن مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في السويداء كان لها رأي آخر، حيث أوضح مديرها سامر بحصاص أن تعيين هؤلاء حرم ذوي الإعاقة ممن تنطبق عليهم شروط التصنيف الوظيفي من الحصول على فرصة عمل لدى الجهات العامة لذهاب الوظائف وفرص العمل لغير مستحقيها وبغير وجه قانوني لذلك سيتم عرض جميع المعينين وفق بطاقات الإعاقة على اللجنة الطبية ومن لا تنطبق عليه شروط التصنيف الوظيفي سينهى عقده فوراً.

كما أشار بعض رؤساء مكاتب الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية ممن ثبت حصول بعض موظفيها على بطاقات إعاقة بطرق غير قانونية إلى أن قرار وزارة التنمية بسحب البطاقات تلك وفصلهم من العمل وتصفية حقوقهم ضمن المؤسسات يعتبر قراراً مخففاً لأن لجوءهم إلى استخدام بطاقات مزورة لمنفعة شخصية هي قضية جزائية، وقانونياً حكمها السجن.

أزمة مياه قاسية في ريف طرطوس بسبب تقنين الكهرباء الطويل وقلة المازوت

طرطوس- هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من المواطنين في ريف مناطق صافيتا وطرطوس والدريكيش والشيخ بدر والقدموس وبانياس يشرحون فيها معاناتهم مع العطش الذي يسببه تقنين الكهرباء الطويل ومن ثم تقنين المياه لأيام وأيام بسبب قلة المازوت التي تحتاجه مضخات مؤسسة المياه أو بسبب الأعطال أو بسبب سوء التوزيع عند بعض المراقبين.. إلخ.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة والمياه والكهرباء راتب إبراهيم بين شكاوى المواطنين صحيحة وحقيقية حيث توجد معاناة كبيرة في عدة مناطق وهناك أدوار تكون متباعدة وهناك عدة أسباب لذلك أولها التقنين الكهربائي القاسي في هذه المرحلة وثانيها عدم توافر المحروقات بالشكل الكافي إضافة إلى الأعطال التي تتعرض لها بعض المحطات، ما يؤدي إلى تأخير الدور في بعض الحالات.

وأضاف: طلبنا من مؤسسة المياه إعداد دراسة لأهم الخطوط التي تحتاج إلى ربط كهربائي للتخفيف قدر الإمكان من حدة المشكلة وفعلاً تمت الدراسة من قبل المؤسسة لخمسة خطوط تحتاج إلى ربط بخط كهربائي دائم معفى من التقنين وكانت الكلفة التقديرية لهذه الدراسة حوالى سبعة مليارات ليرة سورية، ولأن مؤسسة المياه موازنتها لا تسمح بتنفيذ هذه الخطوط بسبب ضعف الموازنة لذلك تم إعداد مراسلة إلى وزارة الإدارة المحلية من قبل المحافظ بضرورة العمل على تأمين التمويل اللازم لربط بعض محطات ضخ المياه بالتيار الكهربائي بخط دائم كما تم إعداد مراسلة إلى وزارة الموارد المائية للعمل على تأمين التمويل اللازم.

ويذكر إبراهيم أن مجلس المحافظة كان قد وافق في دورته السابقة على تحويل مبلغ المليار ليرة سورية المخصصة لمحافظة طرطوس للربط الكهربائي لبعض هذه المشاريع وهذا الأمر يحتاج إلى موافقة وزير الإدارة المحلية ليتم تحويل المبلغ وكانت هذه الموافقة من المجلس لتخفيف المعاناة قدر الإمكان عن المواطنين.

وأشار إلى أن مؤسسة المياه كانت قد نفذت من خلال خططها السنوية ربط عدة خطوط لمحطات ضخ بالشبكة الكهربائية بخط دائم مضيفاً إنه تم تشكيل لجان دائمة على مستوى المحافظة تضم ممثلين عن مؤسسة المياه والوحدة الإدارية والفرق الحزبية للإشراف على توزيع المياه بعدالة وتذليل كل المشاكل وحلها بشكل سريع.

ويخلص عضو المكتب التنفيذي بالتأكيد على أن العمل مستمر وهناك جهود حقيقية وكبيرة تبذل من المحافظ ومؤسسة المياه وكل المعنيين للتخفيف ما أمكن من معاناة الإخوة المواطنين.

كيف يتم قبول الطلاب في المراكز الامتحانية الصحية؟

طواشي: ٦١ طالباً كفيفاً يتقدمون في دمشق و٨٠ طالباً في المركز الصحي في ريف دمشق

محمود الصالح

بيّنت مديرة الصحة المدرسية في وزارة التربية هتون الطواشي أنه ووفقاً لنظام الامتحانات تقوم وزارة التربية بإحداث مراكز صحية في جميع المحافظات بمعدل مركز صحي واحد في كل محافظة، يستقبل الطلاب من جميع الشهادات التعليم الأساسي والثانوي بفروعه ممن لديهم حالات صحية محددة في تعليمات وزارة التربية.

وأوضحت أنه تجتمع اللجنة المركزية المعنية في هذا الموضوع في نيسان من كل عام وتضع الشروط الواجبة التوافر في الطالب المستحق لدخول المركز الامتحاني الصحي، وهم ممن لديهم إعاقة ذهنية أو حركية أو سمعية أو بصرية، ويتم توصيف كل حالة من هذه الحالات، ومن الحالات البصرية الكفيف بشكل كلي والكفيف بنسبة رؤية واحد بالعشرة لكل عين، إضافة لمن يعانون من الشلل الحركي.

ولفتت الطواشي إلى أن هناك حالات الصم والبكم الذين يتم تخصيص مدرسين في لغة الإشارة لمساعدتهم في القراءة، ولكنهم يكتبون لأنفسهم، أما بالنسبة لمن يعانون من شلل سفلي أو بتر الأطراف فيتم السماح لهم بالتقدم في المركز الصحي نظراً لحاجتهم للانتقال، ولكن لا يتم الكتابة لهم ويقومون بالكتابة لأنفسهم.

أما بالنسبة للمشاكل الذهنية مثل التوحد ومتلازمة داون والشلل الدماغي فيكون لديهم إعاقة حركية وذهنية في آن واحد، ويتم تخصيص من يقرأ لهم ويكتبون بأنفسهم، أما إن كانوا غير قادرين على الكتابة فيتم تخصيص مستكتب لهم.

وأشارت مديرة الصحة المدرسية أن جميع هذه الحالات تعرض على لجنة الصحة المدرسية في الدائرة الفرعية في كل محافظة، ويتم توثيق حالاتهم بشكل دقيق جداً وتحديد نوع المساعدة التي يحتاجونها، وثم يتم فرزهم إلى المركز الامتحاني الصحي في محافظاتهم.

وأوضحت الطواشي أن هناك حالات صحية طارئة تحدث خلال فترة الامتحانات وبعد أن تصدر تشكيلات المراكز الصحية، فيتم قبول هؤلاء بشكل شرطي، بحيث يقبل في المركز الصحي بشكل مؤقت ويعود إلى مركزه الأصلي بعد تحسن وضعه الصحي وثبوت عدم حاجته للوجود في مركز الامتحان الصحي، وهؤلاء يكونون قد تعرضوا للكسر أو مرض مفاجئ أو عمل جراحي مفاجئ يمنعهم من تقديم الامتحان في المركز الامتحاني العادي ويحتاجون إلى رعاية خاصة.. وبينت مديرة الصحة المدرسية أن جميع الطلاب في المراكز الامتحانية الصحية يمنحون ربع الوقت المخصص للمادة بشكل إضافي، وعملية اختيار لجنة الاستكتاب للطالب الذي يحتاج إلى مساعدة يتم تحديدها من قبل دائرة الصحة المدرسية ومديرية التربية، وهناك شروط لاختيار الشخص الذي سيكتب أو يقرأ عن الطالب أولها ألا تكون لديه أي علاقة علمية في المادة التي سيكتبها أو يقرؤها للطالب.

وعن مستلزمات تلك المدارس أشارت الطواشي إلى أنه في كل مركز يتم توفير فريق طبي مؤلف من أطباء وممرضين وسيارة إسعاف والمواد الطبية الإسعافية اللازمة، إضافة إلى أسرة وكراسي خاصة لبعض المرضى في المركز.

في دمشق بين مدير التربية سليمان يونس أنه يوجد في هذه الدورة الامتحانية في المركز الامتحاني الصحي ٦١ مكفوفاً منهم ٢٢ طالباً في شهادة التعليم الأساسي و٣٩ طالباً وطالبة في التعليم الثانوي.

أما بالنسبة للمكتتبين فهناك في شهادة التعليم الأساسي ٥٩ طالباً مع مكتتب و٦٤ طالباً من دون مكتتب وفي الشهادة الثانوية ٣٤ طالباً مع مكتتب و٧٨ طالباً من دون مكتتب، والحالات الموجودة هي حالات مرضية متنوعة نفسية وجسدية.

وفي ريف دمشق ذكر رئيس دائرة الصحة المدرسية في مديرية التربية عدنان نعامة أن هناك ٦٠ طالباً وطالبة في شهادة التعليم الأساسي و٢٠٩ طالباً وطالبة في الشهادة الثانوية بجميع فروعها. وقد تمت منذ نيسان دراسة كل حالات الطلاب الذين تقدموا بطلباتهم للتقديم في المركز الصحي وقامت اللجنة المختصة في دائرة الصحة المدرسية بدراستها والتأكد من مطابقتها للشروط المحددة في تعليمات وزارة التربية.

وفي الرقة أوضح مدير التربية فراس العلو أن المديرية أعدت جميع مستلزمات المركز الامتحاني الصحي وحسب حاجة كل طالب فيه من أسرة ومقاعد ومستلزمات طبية ووفرت لهم كل الظروف المناسبة لتقديم امتحاناتهم بشكل ميسر، حيث يوجد ٧ طلاب أكفاء و٤ طلاب مصابين بكسر في أحد الأطراف و٣ طلاب إعاقة ذهنية وطالبان شلل أطراف وطالب واحد بتر أطراف.

هذا بالنسبة للشهادة التعليم الأساسي، أما الشهادة الثانوية فهناك ١٨ طالباً في المركز الصحي منهم طالبان كفيفان و١٦ طالباً وطالبة إعاقات متنوعة.